

Distr.: General  
31 August 2016



Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود وضعكم في صورة المجزرة الدموية البشعة التي ارتكبتها الجيش التركي واستهدف بها المواطنين المدنيين الآمنين في شمال الجمهورية العربية السورية يوم الأحد ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٦.

وفي هذا المجال قام سلاحا الجو والمدفعية في الجيش التركي وبالتنسيق مع أدواته من المنظمات الإرهابية المسلحة باستهداف قريتي جب الكوسا والعمارنة الكائنتين جنوب مدينة جرابلس في محافظة حلب بالقصف عشوائياً، مما تسبب في ارتكاب مجزرة أدت إلى استشهاد ٣٥ مدنياً، ٢٠ شخصاً منهم في قرية جب الكوسا و ١٥ شخصاً منهم في قرية العمارنة، بالإضافة إلى سقوط عشرات الجرحى من المدنيين السوريين، وإلى إحداث أضرار مادية كبيرة في الممتلكات الخاصة والعامة والبنى التحتية والخدمية في القريتين.

إن الخروقات والاعتداءات والمجازر التي يقترفها النظام التركي في غزو الأراضي السورية، هي اعتداءات وجرائم مُدانة بكافة المعايير الأخلاقية والقانونية، وتُشكل جريمة عدوان وجرائم ضد الإنسانية مكتملة الأركان، سواء ارتكبتها النظام الأردوغاني بشكل مباشر من قِبَل الجيش التركي وعديد قواته، والتي تناولناها بالتفصيل في رسائل سابقة، أو بشكل غير مباشر، من خلال أدوات وعملاء إرهابيين يأترون بأمره هذا النظام، كـ "الجيش الحر"، أو "داعش" أو "جبهة النصرة" التي غيرت لون جلدتها مؤخراً لتسمي نفسها "جبهة فتح الشام"، و "أحرار الشام"، و "حركة نور الدين الزنكي"، و "لواء التوحيد"، ولواء "شهداء بدر"، و "لواء المهاجرين"، و "الجبهة الإسلامية"، و "تنظيم تركستان الغربية"، أو من خلال قيام هذا النظام بتقديم الدعم المالي واللوجستي، لهذه



التنظيمات الإرهابية، والقيام بتزويدها بمختلف أنواع الأسلحة والذخائر المتطورة والمرتقة القادمين من أكثر من ١٠٠ جنسية مختلفة. وقد ذكرت وسائل الإعلام التركية بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٦، بأن النظام التركي قام خلال الأيام القليلة الماضية بإدخال ما يزيد عن ثلاثة آلاف إرهابي عبر الحدود السورية التركية لينضموا إلى قتلة شعبنا في حلب من الإرهابيين وتنظيماتهم.

تُدين حكومة الجمهورية العربية السورية وبأشد العبارات الجرائم والخروقات والاعتداءات والمجازر المتكررة التي يستمر النظام الحاكم في أنقرة باقترافها ضد الشعب السوري وضد سلامة ووحدة وسيادة أراضي الجمهورية العربية السورية منذ ما يزيد عن الخمس سنوات، وتدعو سورية الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى إدانة هذه الجرائم الجبانة، وإلى ممارسة الضغوطات كافة واتخاذ التدابير الفعالة التي تكفل عودة النظام الأردوغاني لرشده، وتخليه عن رعاية الإرهاب واستخدامه كوسيلة للتدخل في الشأن الداخلي لسورية. إن المسرحية التي قام بها النظام التركي بدخوله مدينة جرابلس، والتي تمثلت بعدم إطلاق رصاصة واحدة ضد "داعش"، لا بل وفي انضمام "داعش" إلى الجيش التركي وحلفائه من التنظيمات الإرهابية في الدخول إلى جرابلس، هو خير دليل على تعاون هذا النظام مع "داعش" ومع الجماعات الإرهابية الأخرى. إن حديث النظام التركي عن خروج "داعش" من جرابلس كان في حقيقة الأمر إدخالاً لمجموعات إرهابية إلى هذه المدينة تابعة للنظام التركي وهو يُشكل استبدالاً لإرهاب بإرهاب آخر، الأمر الذي يجب ألا ينطلي على الأمم المتحدة أو على المجتمع الدولي.

إن استمرار كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وتركيا والسعودية وقطر بتقديم مختلف أشكال الرعاية والدعم للنظام التركي، إنما هو دعم صريح للإرهاب لا في سورية فحسب، بل وفي جميع دول العالم، وهو دليل دامغ على تواطؤ هذه الدول مع النظام التركي، في قتل الأبرياء في حلب ودمشق وجرابلس وباريس وليون وبروكسل وبرلين. والحقيقة الوحيدة التي لا يمكن إنكارها، هي أن الإرهاب يبقى إرهاباً وأن الإرهاب لا دين ولا وطن ولا جنسية له.

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية مجدداً على أن محاربة الإرهاب على الأرض السورية من أي طرف كان، يجب أن يتم من خلال التنسيق مع حكومة الجمهورية العربية السورية والجيش العربي السوري الذي يخوض هذه المعارك بكل شجاعة وإقدام منذ أكثر من خمس سنوات، وأن الحكومة السورية لن تتوانى عن القيام بواجبها في مكافحة الإرهاب، وفي العمل على تحقيق حل سياسي للأزمة في سورية عبر حوار سوري - سوري وبقيادة سورية

ودون تدخل خارجي أو شروط مُسبقة، وبما يؤدي إلى القضاء المبرم على الإرهاب في سورية.

تدعو الحكومة السورية مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين، وإلى مطالبة تركيا بالانسحاب الفوري من الأراضي السورية، واحترام سيادة سورية ووحدة أرضها وشعبها، والتوقف عن دعمها للجماعات الإرهابية المسلحة. بمختلف تسمياتها، وإغلاق حدودها بشكل تام مع سورية تنفيذًا لقرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب وإلزامها بتنفيذ أحكام هذه القرارات ولا سيما القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤)، و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، و ٢٢٥٣ (٢٠١٥).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

المندوب الدائم